تماما وتصورو بالجملة ففي التعريف تحصيل قلت اما الاول فقد تقدم الجواب عنه بان المراد بالمرتبة العليا الحالة والنوعية وتصور بالجملة ففي الحالة الحاضرة واما الثاني فقد تقدم الاشارة اليه بانه يحتمل ان يكون مرجع ذلك هو المذكور بعيد كما هو مقتضى ذلك فيكون راجعا الى ضبط الصدر ويحتمل ان يكون راجعا الى ما ذكر من الضبطين ولا شك في تصور تمام ضبط الكتاب وتصوره بل في تحقق وقوعه كما هو مشاهد في الكتب المصححة المقروة على المشايخ فالتحصيل منصرف عند ارباب التكميل الى اصحاب التحصيل وهو حسبي ونعم الوكيل والمتصل ما سلم اسناده من سقوط اي سقوط راو فيه اي في اثناء فيشمل المرفوع والموقوف بحيث يكون كل من رجاله اي رجال اسناده سمع ذلك الراوي بحال اي مشافهة ومن غير واسطة من شيخه او حتى اخذ عنه اجازة على المعتمد ذكره السخاوي وغيره والسند تقدم تعريفه في ضمن الاسناد عند قوله طرق كثيرة بناء على ان السند والاسناد واحد او عند قوله في اصل السند وفي المهمل السند هو الاخبار عن طريق المتن وهو ما اخذ اما من السند وهو ما ارتفع وعلا عن صخر الجبل لان المسند يرفعه الى قائله او من قولهم فلان سند اي معتمد فسمي الاخبار عن طريق المتن سندا لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه واما الاسناد فهو رفع الحديث الى قائله والمحدثون يستعملون السند والاسناد لشيء واحد انتهى وقد صرح السخاوي بتغايرهما لكن ما لهما واحد والمعلل لغة اي من جهة اللغة ما فيه علة اي حرف من حروف العلة والانسب ان يقال ما نسب الى علة لتحصل المناسبة المطلوبة بين عمم المعنى اللغوي والاصطلاحي كما هو معتبر في نظايره من نحو الصوم والتصريف وامثالهما لكن واصطلاحا ما فيه اي حديث فيه او في اسناده علة وهي كما سيجيء عبارة عن سبب خفي غامض قادح في الحديث وقد صرح مع ان الظاهر السلامة منه وتدرك العلة بتفرد الراوي بذلك الحديث وعدم المتابعة ونحو ذلك غيره

معنى السند والاسناد

مع قرائن تنبئ العارف على وهم بارساله في موصول او وقفه في مرفوع او دخول في حديث كما سيأتي في بحث المعلل فقوله خفية قادحة صفتان كاشفتان لان كل علة خفية حيث اعتبر الغوطة في تعريف العلة لكن لا اخراج الظاهرة لان الخفية اذا اثرت فالجلية اولى ولهذا لم يقيد ابن الصلاح وقيد بها في الخلاصة وانما قيد بذلك لان الظاهرة راجعة الى ضعف الراوي او عدم اتصال السند وهو محترز عنه بما تقدم وكذا قوله قادحة اي في صحة الحديث مانعة عن العمل به وقال الطيبي وقد يطلق بعضهم اسم العلة على مخالفة لا تقدح كارسال ما وصله الثقة الضابط فانه من الصحيح ما هو صحيح معلل والشاذ لغة الفرد اي بمعنى المنفرد واصطلاحا ما يخالف فيه الراوي من هو ارجح منه اي بمزيد الضبط او العدالة مخالفة لا يمكن الجمع بينهما قال المزهر في تعريفه المنكر فالصواب ان يقال ما يخالف الثقة من هو ارجح منه قلت يدل عليه قوله ارجح فقد رجح ان بعضهم قالوا الشاذ والمنكر واحد والفارقون بينهما قالوا المنكر ما يخالف فيه المجروح وهو اعم من ان تفرد او لا ولم تفر اخر سيأتي وهو قولهم سوء الحفظ انه كالازم للراوي في جميع حالاته فهو الشاذ عند اي وهو بهذا التفسير غير مراد هنا لان قوله تام الضبط ينفي عنه التعارض عنه قال الحشي بل تفسيره اخر كما سيأتي احدهما ما رواه المقبول مخالفا لما هو اولى منه والمقبول اعم من ان يكون ثقة او صدوقا وهو دون الثقة وثانيهما ما رواه الثقة مخالفا لما رواه من هو اوثق منه والثالث اخص من الثاني كما ان الثاني اخص من الاول وله تفسير رابع وهو ما يكون سوء الحفظ لازما لراويه في جميع حالاته وله تفسير خامس وهو ما يتفرد به ثقة وله تفسير سادس وهو ما يتفرد به شخص ولا يكون له متابع وله تفسير سابع ذكره الشافعي وهو ما رواه الثقة مخالفا لما رواه الناس لمجانبته فان كان قيد احترازي عن نقيضه حذر اعن تطويل الكلام فقوله تام الضبط احترازي عن الساهي والمغفل سواء علم ضبط الاول او المراد بالعدل هو العدل في نفس الامر سواء علم عدالته ام لا فهو احترازي عن غير العدل في نفس الامر اي الفاسق كما يشعر به عبارة

Copyright © King Saud University